مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد االسادس : ص ص 1-23 ISSN:2709-2097
02 يناير 2021

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا

The Role of FinTech in Enhancing Financial Inclusion in Light of the Coronavirus Pandemic

د. زواويد لزهاري

أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية – جامعة غرداية

البريد الإلكتروني: Zou.lazhar@yahoo.fr

Dr. Zouaouid Lazhari

Associate Professor, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences

Administrative development Laboratory to promote the economic institutions in Ghardaia Province algeria

Email : Zou.lazhar@yahoo.fr

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على إشكاليتها التي تتمحور أساسا حول الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز وتعميم الشمول المالي في ظل جائحة كورونا والتحديات التي تواجهها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التكنولوجيا المالية ساهمت في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا التي أدت إلى زيادة الطلب بشكل غير مسبوق على الخدمات المالية الرقمية في العالم نتيجة التباعد الاجتماعي والإجراءات الاحترازية التي أثرت على الأنشطة الاقتصادية، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن تعزيز الشمول المالي بوجود الخدمات المالية الرقمية يساهم إيجابيا في نشرها، حيث تعد الخدمات المالية الرقمية كأنظمة الدفع والتحويل المالي عنصر أساسيا للبنى التحتية المالية.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا مالية، شمول مالي، خدمات مالية، جائحة كورونا.

Abstract:

The following study aims to highlight the role of financial technology in promoting financial inclusion in light of the Coronavirus pandemic. The descriptive and analytical approach has been relied upon to answer its problematic, which mainly revolves around the role that financial technology plays in promoting and mainstreaming financial inclusion in light of the Coronavirus pandemic and the challenges it faces. The study reached a set of results, the most important of which is that fintech contributed to enhancing financial inclusion in light of the Coronavirus pandemic, which led to an unprecedented increase in demand for digital financial services in the world as a result of social distancing and precautionary measures that affected economic activities. Furthermore, the study also found that enhancing financial inclusion in the presence of digital financial services contributes positively to its dissemination, as digital financial services such as payment systems and financial transfer are an essential component of the financial infrastructure.

Keywords: fintech, financial inclusion, financial services, Coronavirus pandemic.

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد السادس : ص ص 1-23 ISSN:2709-2097

مقدمة:

إن فرص الاندماج المالي والتحول الرقمي التي أفرزتها العولمة اليوم، لا يمكن الوقوف عندها دون الاستفادة منها، فالتكنولوجيا المالية اليوم تعتبر أحد أهم هذه الفرص التي ينبغي استغلالها بشكل مثالي بغية الوصول إلى شمول مالي يلبي تطلعات الشعوب، حيث أن تقديم خدمات ومنتجات مالية مبتكرة سيساهم حتما في تقليل فجوات الجهل المالي ويجعل الكثير من شرائح المجتمعات ومحدودي الدخل يندمجون ضمن ركب التقدم والتثقيف المالي الذي أصبح في وقتنا الحالي ضرورة ملحة وجب تحقيقها والاستفادة من مخرجاتها للرقي بالقطاع المالي بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة، ولعلّ جائحة كورونا اليوم خير دليل على ما قيل، حيث عززت هذه الجائحة من مكانة التكنولوجيا المالية ودورها الهام في تحقيق الشمول المالي بمختلف الاقتصاديات، فالواقع اليوم يقول أن ظروف العزل التي شهدتها معظم دول العالم والإجراءات الاحترازية بما فيها التباعد الاجتماعي حتمت اللجوء إلى التعاملات الإلكترونية والرقمية عن بعد، نتيجة تقلص دور الخدمات التقليدية التي تأثرت بالإجراءات سالفة الذكر، ومن هنا لا ينبغي إغفال أهمية موضوع العصر هذا الذي عززت الجائحة قيمته وثمنت إنجازات هذا القطاع الواعد في تحقيق وتعزيز المشول المالي.

إشكالية الدراسة:

إن الخدمات والمنتجات المالية التي تقدمها التكنولوجيا المالية اليوم زادت بشكل متسارع وحققت معدلات نمو مرتفعة خلال السنوات الأخيرة، هذا الأمر ساهم بدوره في تحفيز الشمول المالي. وربّ ضارة نافعة فجائحة كورونا رغم انعكاساتها السلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية إلا أنها أثرت إيجابا على قطاع الصناعة المالية وأدت دورا هاما في دعم الشمول المالي رغم التحديات التي مازالت تواجه هذا القطاع الهام. ومن خلال ما سبق جاءت الورقة البحثية لتجيب على هذه الإشكالية من خلال طرح **السؤال التالي:**

- ما هو الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز وتعميم الشمول المالي في ظل جائحة كورونا؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الجزئية يمكن طرحها كالتالي:

- ما هي العوامل المؤثرة على نمو التكنولوجيا المالية؟
- فيما تتمثل ركائز الشمول المالي؟
- ما هي التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا؟

فرضيات الدراسة: انطلاقا من الإشكاليات السابقة فإن هذه الدراسة تقوم على اختبار الفروض التالية:

– هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على نمو وتحفيز التكنولوجيا المالية، ومراعاتها سينعكس إيجابا على صناعة هذا القطاع بأكمله؛

– الخدمات المالية الرقمية والتكنولوجيا أحد أهم ركائز الشمول المالي؛

– تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغرض تمكين مؤسسات الأعمال من الاعتماد على تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة تُعد أبرز تحديات التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعا أساسيا ألا وهو التكنولوجيا المالية الذي تسعى مختلف الدول إلى تشجيع هذا القطاع الواعد وتوسيع نطاقه بين فئات الشعب وذلك من أجل تحقيق الشمول المالي الطموح الذي يأخذ شريحة محدودي الدخل في المجتمع بعين الاعتبار ويحقق لهم خدمات ومنتجات مبتكرة بأسعار وتكاليف معقولة.

أهداف الدراسة: يمكن تلخيص أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

– التعرف على أهم ابتكارات التكنولوجيا المالية والعوامل المؤثرة في نموها؛

– التعرف على أهم ركائز الشمول المالي وأهمية التكنولوجيا المالية في تحقيقه؛

– إبراز التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا؛

– اقتراح حلول من شأنها أن تبرز مكانة ودور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي.

منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض المفاهيم المرتبطة بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي، وهو الأنسب للإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة.

تم تقسيم الدراسة إلى 03 محاور رئيسية وهي:

- ✔ المحور الأول: ماهية التكنولوجيا المالية.
- ✔ المحور الثاني: الشمول المالي، الأهمية والركائز.
- ✔ المحور الثالث: واقع وتحديات التكنولوجيا المالية في تعميم الشمول المالي في ظل الجائحة.

المحور الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

1-مفهوم التكنولوجيا المالية:

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد السادس : ص ص 1-23 ISSN:2709-2097

التكنولوجيا المالية أو التقنية المالية (Fintech) هو مصطلح انجليزي يمزج بين كلمتين هما Financial و Technology، ويعني ذلك "التقنيات التي تستخدم في عرض أو تجويد الخدمات المالية، حيث يُعد مصطلح التكنولوجيا المالية من أكثر المصطلحات استخداما في وقتنا الحالي. (بومود و آخرون، 2020، صفحة 335)

تعرّف على أنها مجموعة متنوعة من الخدمات الرقمية الحديثة في مجال المعلومات المالية مثل التمويل والمدفوعات، التخطيط المالي والاستثمارات والاستشارات المالية التي تدعم العمليات المشتركة بين العملاء والمؤسسات المصرفية والمالية. (Alt & others, 2018, p. 235)

وتعرّف التكنولوجيا المالية كذلك بأنها "مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الإلكترونية تمتاز بالملائمة وبأسعارها المعقولة مقارنة بتلك الخدمات التقليدية، وهي تساهم في خدمة الأشخاص ذوي الدخل المحدود وتعمل على تحسين الوضعية الاقتصادية لهم". (Haider, 2018, p. 02)

التكنولوجيا المالية هي تلك الخدمات المبتكرة والمنتجات المقدمة بواسطة التكنولوجيا مثل الهاتف المحمول واستخدام العملات الرقمية المشفرة مثل عملة Bitcoin و Blockchain كبديل عن العملات التقليدية. (Chuen & Ernie G.S, 2015, p. 07)

يقصد بالتكنولوجيا المالية "فينتيك" أو "Fintech" القطاع الاقتصادي الذي يضم معظم الشركات التي تستعمل التكنولوجيات الحديثة بهدف عرض خدمات وحلول ابتكارية تتعلق بالخدمات المالية مشابهة لما تقدمه المؤسسات المالية التقليدية كالبنوك وشركات التأمين، على غرار خدمات الدفع الإلكتروني (المحافظ الالكترونية)، تحويل الأموال، التأمين، الاقتراض والتمويل (على غرار التمويل الجماعي)، الادخار بالإضافة لخدمات الاستثمار والتداول (منصات وتطبيقات التداول على الانترنت). (زواويد و حجاج، 2018، صفحة 64)

من خلال المفاهيم السابقة يمكننا تقديم مفهوم شامل للتكنولوجيا المالية التي نرى بأنها "عبارة عن مصطلح يشير إلى مدى مقدرة الشركات على تقديم خدمات وتقنيات مالية حديثة ومبتكرة للعملاء على نطاق واسع، حيث تمتاز هذه الخدمات بالملائمة والأسعار المعقولة".

2-التطبيقات الابتكارية للتكنولوجيا المالية:

بالنظر إلى التطبيقات الابتكارية المرتبطة بصناعة الخدمات المالية والمصرفية، توفر تقنية "Fintech"عددا من التطبيقات التي تتمثل في: (عماد، 2019)

– العملة المشفرة Cryptocurrency والنقود الرقمية: هي عملة رقمية تعتمد على التشفير لإنشاء وتنظيم العملة وتداولها مثل عملة البيتكوين، ويتم تشغيل معظم العملات المشفرة باستخدام تقنية بلوك شين.

– تقنية بلوك شين Block chain: تكنولوجيا لامركزية يتم من خلالها إجراء المعاملات بين مستخدمي هذه التكنولوجيا بدون أي وسيط، أي لا يوجد مَن يتحكم بالعمليات التي تتم من خلالها.

– العقود الذكية Smart Contracts: التي تستخدم برامج الكمبيوتر (غالبا ما تستخدم Block chain) لتنفيذ العقود بين المشترين والبائعين تلقائيا.

– الخدمات المصرفية المفتوحة Open banking: التي تتيح حق الوصول إلى البيانات المصرفية.

– تكنولوجيا التأمين Insurtech: التي تسعى إلى استخدام التكنولوجيا لتبسيط صناعة التأمين.

– تكنولوجيا الرقابة Regutech: التي تسعى إلى دعم شركات الخدمات المالية لإتباع القواعد التنظيمية، خاصة تلك التي تغطي بروتوكولات مكافحة غسل الأموال والاحتيال.

– الخدمات غير المصرفية Unbanked services: التي تسعى إلى خدمة الأفراد منخفضي الدخل الذين يتم تجاهلهم من قبل البنوك التقليدية أو شركات الخدمات المالية الرئيسية.

– الأمن السيبرانيCyber security : أدى انتشار الجريمة السيبرانية والتخزين اللامركزي للبيانات إلى تزايد استخدام التكنولوجيا المالية والمصرفية.

يمكن تلخيص وإيجاز التطبيقات الابتكارية للتكنولويجا المالية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تطبيقات التكنولوجيا المالية

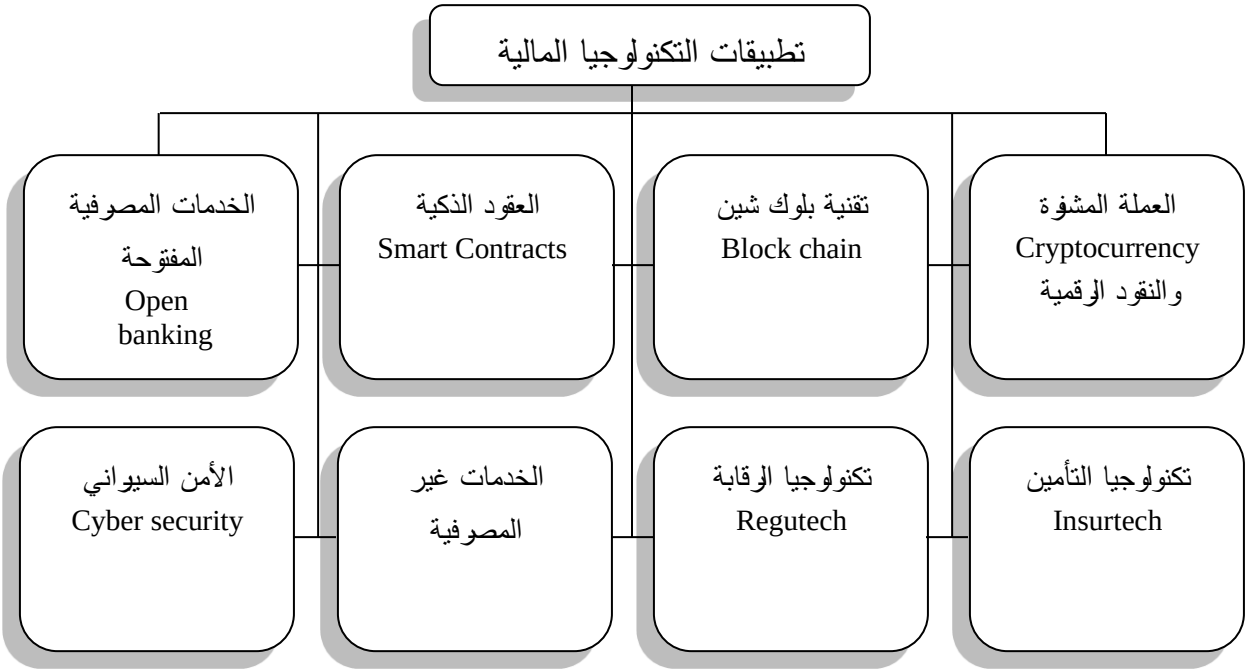

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد السادس : ص ص 1-23 ISSN:2709-2097

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على ما سبق

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تنوع التطبيقات الابتكارية المرتبطة بصناعة الخدمات المالية والمصرفية، وهذا ما يعطي حافز لنمو هذه التقنية المالية وانتشارها على أوسع نطاق خدمةً للعملاء.

3-العوامل المؤثرة على نمو التكنولوجيا المالية:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على نمو وتحفيز التكنولوجيا المالية ويعرف مبدأ LASIC خمسة سمات هامة لنمو خدمات التكنولوجيا المالية ولتحقيق أعمال اجتماعية مستدامة، تتمثل هذه العوامل في الآتي:

3-1- هامش ربح منخفض

هامش الربح المنخفض هو سمة أساسية لأعمال التكنولوجيا المالية الناجحة. ففي عالم اليوم أين تتوفر المعلومات والخدمات بسهولة، لا يبحث العملاء عن أقل الأسعار فقط، بل مع توفر خدمات جيدة ومتنوعة، ومن هنا يتوجه العملاء إلى الخدمات والمنتجات ذات التكلفة المنخفضة، وتعمل هنا الشركات والبنوك على مبدأ الدخل المتراكم كمرحلة أولى من الابتكار التكنولوجي، والفكرة هنا هي الحصول على شريحة واسعة من العملاء مع تحقيق الربحية من خلال هوامش منخفضة وأحجام كبيرة. وهذا ما سيؤدي إلى زيادة إيرادات الشركة على المدى الطويل نتيجة زيادة عدد العملاء المستهلكين لخدمات التكنولوجيا المالية. (Chuen & Ernie G.S, 2015, p. 06)

3-2- الأصول الخفيفة

يمكن للشركات ذات الأصول الخفيفة أن تكون مبتكرة وقابلة للتطوير دون تكبد تكاليف ثابتة كبيرة على الأصول. ينتج عن هذا تكاليف هامشية منخفضة نسبيًا، مما يعزز المبدأ الأول "هامش الربح المنخفض"، ويكون هذا بواسطة استخدام أحدث التقنيات المتاحة في السوق مثل الهاتف المحمول الذي يمكن من خلاله إدارة البيانات والمعاملات المالية ودفع الفواتير ومتابعة البيانات المصرفية ما يسهم في التقليل من التكاليف. (Chuen & Ernie G.S, 2015, p. 06)

3-3- قابلية التوسع

تقوم الشركة بتوسيع عملياتها في السوق مع الإبقاء على التكاليف في أدنى مستوياتها، فعند تطوير المؤسسات المالية لمنتجاتها وخدماتها المالية، تقل تكاليف هذا المشروع على المدى الطويل مع زيادة حجم العمليات التكنولوجية، ومنه ستقل الحاجة إلى الخدمات التقليدية بشكل واضح، وهذا الأمر من شأنه

أن يعمل على توسيع نطاق وفورات الحجم بما في ذلك ضمان الكفاءة والفعالية والأمان للعملاء. (Sungwacha, 2018, p. 03)

3-4- الابتكار

تحتاج الشركات والمؤسسات المالية الناجحة في مجال التكنولوجيا المالية أيضًا إلى أن تكون مبتكرة، من حيث المنتجات والعمليات. بالأخص مع انتشار استخدام الهواتف المحمولة وخدمات الإنترنت على نطاق واسع، ويمكن تحقيق الكثير من الابتكارات في تقنيات الهاتف المحمول (التقنيات اللاتلامسية) في مجال التكنولوجيا المالية.(Chuen & Ernie G.S, 2015, p. 07)

3-5- سهولة الامتثال

المؤسسات المالية والشركات التي لا تخضع لأنظمة امتثال عالية ستكون قادرة على الابتكار ولديها متطلبات رأس مال أقل. في حين أن الاستقرار المالي وحماية المستهلك مهمان لعمل السوق في البيئة التنظيمية الصارمة. بالإضافة إلى مزايا بيئة "الامتثال السهل"، فإن الشركات التي تتلقى إعانات أو حوافز مدعومة بجدول أعمال الإدماج الاجتماعي والمالي والاقتصادي الناتجة عن نظام عدم المساواة في الدخل/ الثروة سيكون لها ميزة إضافية. تتمثل هذه الميزة في إنفاق موارد أقل على أنشطة الامتثال وتشجيع الابتكار. (Chuen & Ernie G.S, 2015, p. 07)

4-دور التكنولوجيا المالية في قطاع الخدمات المالية

تلعب التكنولوجيا المالية "Fintech" دوراً محورياً في قطاع الخدمات المالية والمصرفية، يتمثل هذا الدور في الآتي: (عماد، 2019)

4-1- تحسين آليات جذب العملاء: تمتد خدمات الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية إلى مناطق جغرافية واسعة النطاق، ما يتيح فرصة أمام تلك الشركات لجذب عدد كبير من العملاء.

4-2- معالجة أسرع للمعاملات المعقدة: أصبح من الأسهل معالجة المعاملات المالية المعقدة بشكل أسرع وتسوية جميع الحسابات بشكل صحيح، ما ينعكس على زيادة المستوى العام للجودة في هذا القطاع.

4-3- شمول مالي أفضل: تمكن التكنولوجيا المالية الأفراد والشركات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم، سواء على مستوى المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين، حيث يتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد السادس : ص ص 1-23 ISSN:2709-2097

4-4- خفض تكلفة الخدمات: في كثير من الأحيان، لا تحتاج الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية "Fintech" إلى وجود مادي في المناطق التي تغطي خدماتها، ما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الخدمات المقدمة للعملاء، بالإضافة إلى تقليل الوقت المستغرق في المعاملات مثل طلبات القروض.

4-5- تقديم التحليلات المالية المتقدمة: تمكن تلك التقنية من تقديم التحليلات المالية المتقدمة، وذلك من خلال توافر مخزون ضخم للبيانات، ما يمكن المؤسسات من إعادة تصميم منتجاتها لتلبية احتياجات العملاء وتفضيلاتهم، والتي تم تجاهلها من قبل المؤسسات المالية التقليدية.

4- 6- نقل المعرفة وتحقيق الشفافية: تتيح الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية المعرفة والخبرة المتراكمة للمستثمرين الجدد وكفاءة استخدام رأس المال والموارد، وإدارة الملكية الفكرية والأصول. كما تساعد على تعزيز الشفافية التي من شأنها أن تحسن من ثقافة المؤسسات.

4- 7- تحقيق الاستقرار المالي: تحد تلك التقنية من المنافسة بين الشركات التكنولوجية الناشئة والبنوك القائمة، ما يقلل من إمكانية تجزئة القطاع المصرفي، وسوق الخدمات المالية والمصرفية، ومن ثم تقليل المخاطر التي قد تنتج عن تزايد المنافسة.

المحور الثاني: الشمول المالي، الأهمية والركائز.

1- مفهوم الشمول المالي:

يُعرّف الشمول المالي على أنه عملية تمكين مختلف الأفراد والمؤسسات من الحصول على مجموعة ومتكاملة من الخدمات المالية الجديدة والمبتكرة بشكل مستمر وبتكاليف منخفضة، وهذا من خلال تطبيق الأساليب القائمة على الابتكار المصممة لذلك، ومدعما بالتثقيف المالي بغية تعزيز الرفاهية المالية والشمول الاقتصادي والاجتماعي. (النعمة و حسن، 2019، صفحة 19)

أما تعريف مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) ينص على أنه: "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة". (عبد الله و آخرون، 2016، صفحة 16)

الشمول المالي حسب صندوق النقد العربي: يعتمد مفهوم الشمول المالي على تيسير وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين والقدرة على الاستفادة منها من خلال تشجيعهم على إدارة أموالهم

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد السادس : ص ص 1-23 ISSN:2709-2097

ومدخراتهم، إلى جانب الحصول على تسهيلات ائتمانية وكذا التأمين ضد الحوادث غير المتوقعة. ويشمل العوامل أو السمات التالية:

- الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل؛
- الوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر؛
- توفير خدمات مالية متعددة مثل الادخار والائتمان والتامين؛
- الاهتمام بتحقيق المصلحة الكبرى والتي تتعلق بخلق فرص عمل، تحقيق النمو الاقتصادي، مجابهة الفقر، تحسين توزيع الدخل، مع إيلاء اهتمام أكبر لحقوق المرأة. (بن قيدة و بوعافية، 2018، صفحة 90)

وحسب البنك الدولي فالشمول المالي: يعني أن الأفراد والشركات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم – المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمانيات والتأمين– التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة. (زواويد و بونقاب، التثقيف المالي ركيزة أساسية لتحقيق وتعزيز الشمول المالي، 17 و 18 نوفمبر 2019)

الشمول المالي هو مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المؤسسات والأفراد، خصوصا أولئك منخفضي الدخل. (Union, 2015, p. 24)

مما سبق يمكننا استخلاص تعريف جامع للشمول المالي الذي يعني: "إتاحة الخدمات أو المنتجات المالية من حسابات التوفير، والحسابات الجارية، والتأمين، والتمويل والائتمان لكافة المواطنين، وذلك بجودة مناسبة وأسعار معقولة تمكنهم من التعامل مع القنوات الرسمية المالية كالبنوك، وهيئات البريد، وتضمن تلك الخدمات إتاحة فرص مناسبة لكافة المواطنين لإدارة مدخراتهم وأموالهم بشكل سليم، بحيث تقدم لهم بشكل شفاف وبتكاليف معقولة على أن تكون خاضعة للرقابة والإشراف تجنباً لأي عمليات احتيال قد يقعون فيها".

2-أهداف وأهمية الشمول المالي:

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية من الشمول المالي، ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء/ البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي، وهي كالتالي: (عجور، 2017، صفحة 20)

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد السادس : ص ص 1-23 ISSN:2709-2097

– تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعري المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛

– تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛

– تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛

– تمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والتوسع؛

– خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.

وبالتالي الشمول المالي يعتبر إحدى ركائز النمو الاقتصادي، فيعمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، ويضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات، كما يساعد في تحسن مستوى المعيشة داخل الدولة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء، ومحدودي الدخل، والمرأة، والشباب، والأطفال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. (حسني، 2018)

3- الركائز الأساسية للشمول المالي: هناك عدة ركائز أساسية يُستند عليها لتحقيق الشمول المالي، وتتمثل في: (بسيوني، 2017، الصفحات 44-45) [بتصرف]

3-1- حماية المستهلك ماليا: ويتطلب هذا الأمر استخراج تعليمات خاصة بحماية حقوق المستهلك ماليا، حيث تعمل هذه التعليمات على حماية العملاء من بعض التعاملات غير الدقيقة من صغار الموظفين في الفروع، سواء عند فتح حساب جديد أو إصدار بطاقة ائتمانية، وغيرها من الخدمات المالية والمصرفية، لاسيما أن المستهلك يقوم بالتوقيع على عدد من المستندات بدون قراءة كاملة وشاملة لما تتضمنه من تعليمات، ومن هنا جاءت ضرورة إصدار تعليمات رقابية لكل من العملاء، وكذا العاملين بكافة البنوك العاملة بالقطاع المصرفي بشأن الحماية المالية للمستهلك.

3-2- تمويل ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر: لأنه وفقا لطبيعة هذه الشركات فهي تقع تحت مظلة الفئات المهمّشة من المنظومة المالية، وبالتالي الشمول المالي قائم على استهداف هذه الشرائح والدفع بها ماليا واقتصاديا، لاسيما أن خدمة هؤلاء تتيح لدى البنوك تاريخ معاملاتهم الائتمانية ومن ثم إمكانية إقراضهم ودعمهم ماليا وفقا لجداراتهم الائتمانية، ولعلّ ذلك ما يحمي هؤلاء العملاء من الوقوع في دائرة النصب أو الحصول على أموال من أشخاص أو شركات صغيرة بفوائد عالية للغاية قد تصل إلى 50%، وهو ما يزيد من معدل المخاطرة ووقوعهم في دائرة التعثر.

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد السادس : ص ص 1-23 ISSN:2709-2097

3-3- الخدمات المالية الرقمية **Digitalization** واستخدام التكنولوجيا: والاستفادة القصوى منها بوصفها الطريقة المثلى لتخطي الكثير من الحواجز التي تقف عائقا وتحول دون تحقيق الشمول المالي، حيث أن التواصل أصبح سهلا جدا وسريع من خلال التكنولوجيا المختلفة كالهواتف النقالة والانترنت، وبالتالي نستطيع شمول عدد كبير من الأفراد ماليا دون التواجد البنكي.

3-4- التثقيف المالي: والذي يمثل أهمية كبرى، خاصة وأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق الشمول المالي بركائزه المختلفة داخل مجتمع يغيب فيه الوعي والتثقيف المالي، وهذا لا يتحقق إلا من خلال إعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي.

إن توافر الركائز الأربعة الأساسية السابقة وحدها لا يكفي لتحقيق شمول مالي بالمعنى الدقيق ما لم تتوفر ركيزة خامسة أساسية تشمل وتضم الركائز المذكورة أعلاه، والتي تتمثل في:

3-5- دعم البنية التحتية المالية: إذ تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، ينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يلي: (بن قيدة و بوعافية، 2018، صفحة 95)

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛
- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها. من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين وغيرها؛
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية؛
- الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الالكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض تكاليف هذه الأخيرة؛
- توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة البيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.

يمكننا تلخيص الركائز الأساسية لتحقيق الشمول المالي في الشكل التالي.

الشكل رقم (02): الركائز الأساسية لتحقيق الشمول المالي

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد السادس : ص ص 1-23 ISSN:2709-2097

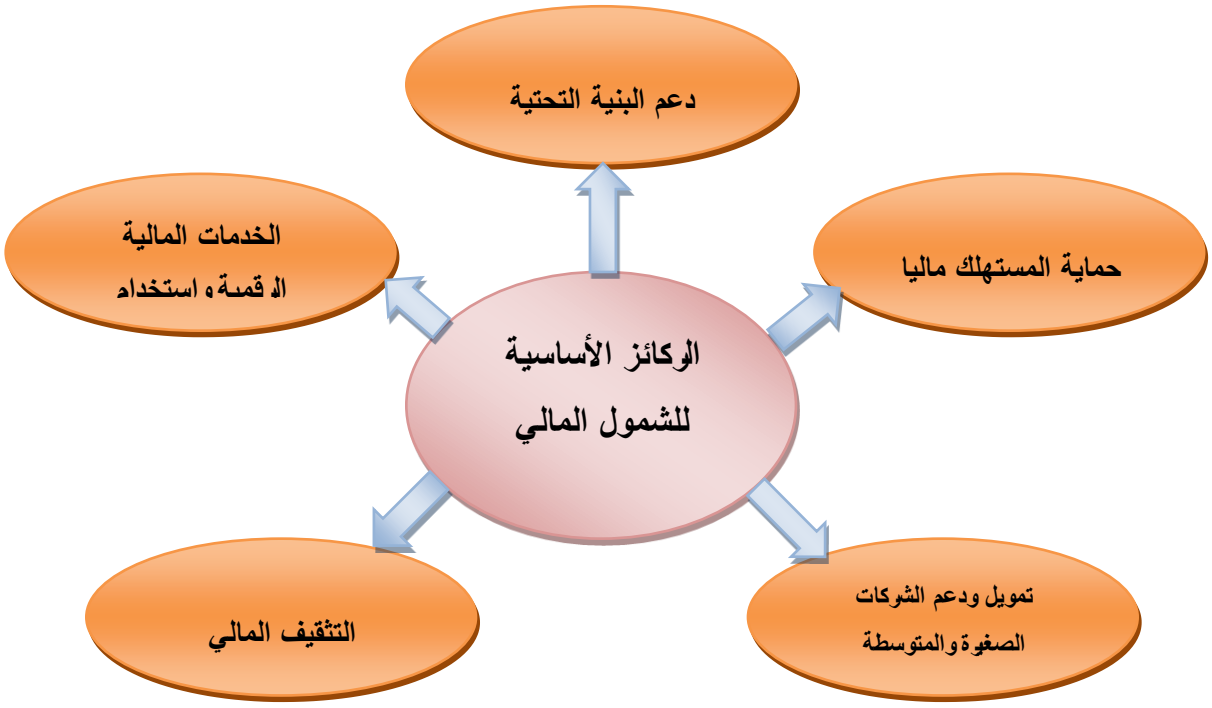

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على ما سبق

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الشمول المالي يرتكز على خمسة محاور رئيسية ومن دونها لا يتحقق الشمول المالي حيث تعتبر خدمات التكنولوجيا المالية رافدا له، ولأجل ذلك كان هدف دراستنا البحثية هذه إبراز الدور الهام الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وبالأخص في ظل جائحة كورونا.

4- دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي:

تعمل التكنولوجيا المالية على تحفيز الشمول المالي بحيث أن الأفراد في البلدان النامية سيحصلون على الخدمات المالية بطرق جديدة من خلال التكنولوجيا المالية، وهذا الأمر من شأنه أن يجعل أعمال التجارة الإلكترونية والتعلم الإلكتروني في انتشار واسع، ضف إلى ذلك أن التكنولوجيا المالية لها القدرة على "عولمة" الخدمات الأساسية من خلال تعزيز "الإدماج المالي" ليس فقط في الاقتصاديات المتقدمة، ولكن أيضا في الاقتصاديات النامية حيث الخدمات المالية لم تنتشر بعد، والهاتف المحمولة والذكية تنتشر الآن بسرعة. (حمدي، 2020، صفحة 174)

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد السادس : ص ص 1-23 ISSN:2709-2097

ستستفيد المؤسسات المالية من النمط المتسارع للتقنيات الحديثة المتعلقة بالهواتف المحمولة والانترنت وهنا يمكنها تقديم خدمات مالية متنوعة تلبي رغبات العملاء من خلال فهمها، وفي هذه الحالة تكون المؤسسات قد عرضت منتجاتها وخدماتها إلى قاعدة الهرم، بحيث لو أن العملاء لا يمتلكون بنى تحتية مصرفية ومالية أو نقاط دفع تقليدية قريبة، فهنا سيبرز الدور الكبير للتكنولوجيا المالية في تحقيق الانتشار الحقيقي للخدمات المالية والمصرفية، وبالتالي تكون قد لعبت دورا رئيسيا وهاما في تحقيق الشمول المالي وتعزيزه. (Bárcena & others, 2017, p. 78)

المحور الثالث: واقع وتحديات التكنولوجيا المالية في تعميم الشمول المالي في ظل الجائحة

1- الجهود العربية لمواكبة تداعيات فيروس كورونا على الشمول المالي

إدراكاً لأهمية الحوار حول تداعيات انتشار فيروس كورونا، وأهمية التحول الرقمي، باشر صندوق النقد العربي ترتيب اجتماعات "عن بعد"، حول أثر فيروس كورونا على الشمول المالي ونظم الدفع والبنية التحتية المالية بحضور مدراء إدارات الشمول المالي ونظم الدفع والبنية التحتية المالية في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، بمشاركة صندوق النقد والبنك الدوليين، وبنك التسويات الدولية، والمؤسسات الشريكة في مبادرة الشمول المالي، وعدد من الأطر الدولية ووكالات التنمية العالمية المعنية بنظم الدفع وقضايا الشمول المالي. شكلت الاجتماعات فرصة لمتابعة تبادل التجارب والآراء حول المستجدات المتسارعة بخصوص أثر فيروس كورونا على تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، والدور الذي تلعبه نظم الدفع والتسوية للتخفيف من تلك التداعيات واتجاهاتها، والسياسات المناسبة الآنية والمستقبلية. FIARI)، 2020، صفحة 18)

ركزت المناقشات على الخدمات المالية الرقمية، التي تعد واحدة من النقاط المضيئة في الأزمة التي توفر مساراً لتوجيه الكثير من إجراءات الإغاثة الحكومية الموجهة للاقتصاد الحقيقي، وبوجه خاص للمواطنين الذين لا يستطيعون حالياً الوصول إلى الحسابات المصرفية، إلى جانب العمال غير الرسميين. في هذا السياق، ساهمت جائحة كورونا على زيادة الطلب بشكل غير مسبوق على الخدمات المالية الرقمية بسبب: FIARI)، 2020، صفحة 18(

- تأثر خدمات الدفع النقدي التقليدي بسبب القيود المفروضة على العمليات المصرفية لدى فروع البنوك؛
- تبنى المجتمع بسرعة نماذج الاقتصاد الرقمي لشراء الضروريات اليومية، والتعلم عن بعد، والحصول على المشورة والرعاية الصحية؛

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد السادس : ص ص 1-23 ISSN:2709-2097

– أدت الصدمة السريعة والعميقة للاقتصاد إلى زيادة الطلب على الدعم المالي الحكومي للأعمال والمعونات المالية للأفراد، لاسيما أولئك الذين لم يكونوا ضمن برامج التأمين/ الحماية الاجتماعية القائمة.

إن القيام بذلك بسرعة، في خضم عمليات الإغلاق، يدفع الحكومات إلى استخدام الطرق والوسائل الرقمية لتحديد الأفراد الذين ينبغي دعمهم وإجراء التحويلات المالية لهم.

من جانب آخر، بيّنت المناقشات أن عوامل تمكين الاستجابة بشكل مطلوب لتحديات فيروس كورونا كانت على النحو التالي: FIARI)،2020 ، صفحة 19(

– مكنت إجراءات العناية الواجبة المبسطة المقترنة بالهوية الرقمية الحكومات من تسجيل الأفراد بسرعة في برامج تحويل الإعانات الحكومية وبرامج التأمين.

– تمكنت الدول التي لديها شبكة واسعة من نقاط الوصول ومنصات دفع وقبول مبسطة (أجهزة صراف آلي، منصات التجارة الالكترونية، والوكلاء) من ضمان قدرة الأفراد الذين يتلقون تحويلات المنافع على الوصول إلى الأموال واستخدامها.

– مكنت الترتيبات المؤسسية القائمة للتنسيق والتعاون بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، الحكومات من تنفيذ البرامج الجديدة بسرعة ونشر الوعي وضمان حماية المستهلكين.

يذكر في هذا السياق أن الدول العربية حرصت على الاستفادة من الخدمات المالية الرقمية استجابة لجائحة كورونا. ومن الأمثلة على ذلك، أطلقت السلطات في المغرب برنامج شامل يتألف من معايير مبسطة العناية الواجبة للعملاء (CDD) للأفراد والتجار لفتح الحسابات وتوجيه تحويلات المنافع الاجتماعية رقمياً. وتم في الأردن إطلاق حملة وطنية لنشر الوعي حول المدفوعات الرقمية. كذلك قام العراق بتبسيط معايير العناية الواجبة للعملاء لفتح المحافظ المحمولة ويعتزم استخدام المحافظ المحمولة لتوسيع تغطية برامج الحماية الاجتماعية. استفادت مصر من بطاقتها المحلية المدفوعة مسبقاً "ميزة" من أجل زيادة رقمنة المدفوعات الحكومية للأفراد. أما في البحرين، مكّن نظام الدفع السريع من إجراء عمليات الدفع السلسة والفورية والتحويلات الممكنة عن بعد. كما تحركت السلطات في لبنان بسرعة لتمكين عمليات النقل من شخص لآخر باستخدام تطبيقات الجوال. وفي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، ستمكّن البنية التحتية لـ "إعرف عميلك الإلكترونية" (eKYC) البنوك والمؤسسات المالية من استيعاب عملاء جدد بسلاسة.

أبرزت كذلك الاجتماعات أهمية أن تقوم الدول العربية بالتقدم بوتيرة أسرع نحو الوصول الشامل إلى الخدمات المالية الرقمية واستخدامها، بدءاً من الوصول إلى خدمات الدفع، إلى الاستخدام المكثف

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد السادس : ص ص 1-23 ISSN:2709-2097

للمدفوعات الرقمية للوصول إلى الخدمات المالية الأخرى واستخدامها، لاسيما المدخرات والائتمان، الاستثمار والتأمين. تحتاج البنوك المركزية والسلطات العامة إلى الانتباه إلى عوامل التمكين الحاسمة: البنية التحتية المالية والرقمية، والمنصات الحكومية، والإطار القانوني والإطار الملائم. FIARI)، 2020، صفحة 19(

2- خدمات التكنولوجيا المالية وتعميم الشمول المالي لمواجهة تداعيات فيروس كورونا

في هذا العام 2020، وضعت الشراكة العالمية لتعميم الخدمات المالية إرشادات رفيعة المستوى للسياسات بشأن الشمول المالي أقرها اجتماع وزراء مالية مجموعة العشرين في الآونة الأخيرة. وأصدرت مجموعة البنك الدولي تقارير معلومات أساسية استرشدت بها هذه الإرشادات استنادا إلى الآراء المتبصرة المستمدة من الخدمات الاستشارية والعمليات القطرية، وكذلك من البحوث التطبيقية المُوسَّعة. وأُثيرت في هاتين الوثيقتين قضيتان: وهما أهمية الحصول على التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية، والفرص المتاحة لتسريع تعميم الشمول المالي من خلال المدفوعات كبيرة الحجم. واليوم تكتسب هاتان القضيتان أهمية كبيرة في ظل جائحة كورونا التي يواجهها العالم. (ميلر و آخرون، 2020)

2-1- الحصول على التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية للخدمات المالية الرقمية

إن الحصول على مبتكرات التكنولوجيا المالية هو أساس التنمية والخدمات المالية الرقمية. ويبدأ هذا بالحصول على أدوات رقمية أساسية مثل الهواتف المحمولة للمستهلكين ورقمنة إجراءات الأعمال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تُنبِئ الخبرات المكتسبة في منطقة أفريقيا أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول مثل (إم-بيسا) في كينيا و (إم تي إن) لخدمات الهاتف المحمول المالية في غرب أفريقيا يُمكن أن تساعد في تضييق الفجوة بين الجنسين في الشمول المالي على نحو أسرع من المنتجات المصرفية التقليدية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تشير التقديرات إلى أن هناك 65 مليون امرأة ليس لديهن حسابات مصرفية ولكن يمتلكن هواتف محمولة - ويتيح هذا فرصة سانحة لتعميم استخدام الخدمات المالية الرقمية. وقد يساعد إتباع سياسات حكومية استباقية لدعم ملكية النساء للهواتف المحمولة على تضييق الفجوة التكنولوجية والمالية بين الجنسين. (ميلر و آخرون، 2020)

وتشتمل العناصر الأخرى للبنية التحتية الرقمية والسياسات اللازمة لتحقيق الشمول المالي على استخدام أساليب رقمية لتحديد الهوية وتقنيات (اعرف عميلك) الإلكترونية. وقد حفَّزت حالة الطوارئ الصحية لمواجهة فيروس كورونا المزيد من البلدان على إقامة هذه البنية التحتية، بتيسير استخدام أدوات

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد السادس : ص ص 1-23 ISSN:2709-2097

الإنترنت الإلكترونية اللازمة لإنشاء الهويات الرقمية من أجل تسريع الحصول على الرعاية الصحية وخدمات الإغاثة. وتعكف البلدان منخفضة الدخل أكثر من غيرها على تبسيط القواعد التنظيمية لتقنية "اعرف عميلك الإلكترونية". (MORA, 2020) وتؤدي رقمنة منشآت الأعمال الصغيرة إلى تقوية إنتاجيتها وتحسين قدرتها على الحصول على التمويل والوصول إلى الأسواق. (ميلر و آخرون، 2020)

وخلصت دراسة أجرتها مؤسسة البيانات الدولية وشارك فيها أكثر من 3200 من المديرين التنفيذيين للشركات الصغيرة والمتوسطة في 11 بلدا مختلفا إلى أن 49% من هؤلاء المديرين يرون أن التكنولوجيا تساعد على تهيئة تكافؤ الفرص بين منشآت الأعمال الصغيرة والشركات الأكبر حجما (Sharma, 2016). ومن منظور الاقتصاد الكلي، يُمكِن أن تساعد رقمنة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة أيضا على تعزيز النشاط الاقتصادي في أي بلد. وتذهب التقديرات إلى أن رقمنة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في البلدان التي تضم رابطة أمم جنوب شرق آسيا يُمكِن أن تزيد قيمة إجمالي الناتج المحلي 1.1 تريليون دولار في المنطقة بحلول عام 2025.
(Hoppe & others, 2020)

2-2- المدفوعات الرقمية

بالنسبة لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، تمثل أحد أنفع تأثيرات الرقمنة في تحسين سبل الحصول على المعلومات – داخل الشركة لزيادة الكفاءة وتعظيم الأرباح، وكذلك لإنشاء البيانات اللازمة للشركاء الخارجيين، ومنهم المؤسسات المالية. وتنتج رقمنة المدفوعات كميات هائلة من بيانات المعاملات المفصلة التي يمكن استخدامها كأساس لتقدير الدخل، وتقييم المخاطر، وتقديم الخدمات المالية.

ففي كينيا، على سبيل المثال، تتيح شركة "كوبو كوبو" للتكنولوجيا المالية الوصول إلى أساليب الدفع الرقمية للتجار من خلال برنامج إم- بيسا، وتُطبِّق بعد ذلك أدوات تحليل البيانات الكبيرة على بيانات معاملات المدفوعات للتجار لتتيح لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة طائفة متنوعة من الخدمات ذات القيمة المضافة مثل القروض قصيرة الأجل غير المضمونة. وقد يساعد تسريع تطوير أساليب الدفع الرقمية لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة أيضا على تقوية منظومة الشمول المالي للمستهلكين، فتُيسِّر لهم الدفع إلكترونيا، الذي تزداد أهميته خلال هذا الوقت الذي تشيع فيه ممارسات التباعد الاجتماعي. وتساعد المدفوعات الرقمية على تقنين أوضاع منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في بلدان الأسواق الصاعدة، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة الناتج الاقتصادي الكلي وتوسيع القاعدة الضريبية. (ميلر و آخرون، 2020)

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد السادس : ص ص 1-23 ISSN:2709-2097

وتتيح أساليب الدفع الرقمية أيضا سبيلا للوصول إلى الشمول المالي للنساء، وثمة شواهد قوية على تأثير المدفوعات الحكومية على النساء. وحتى قبل ظهور جائحة كورونا، كانت المدفوعات الحكومية (مثل أجور القطاع العام، ومعاشات التقاعد، وتحويلات شبكات الأمان) هي السبب في أن أعدادا كبيرة من النساء –140 مليونا على مستوى العالم– فتحن أول حساب مصرفي لهن. وفي الأرجنتين، على سبيل المثال، ووفقا للمؤشر العالمي للشمول المالي 2017، فتح نحو 20% من النساء اللاتي يمتلكن حسابا مصرفيا أول حساب لهن مخصص لتلقِّي المدفوعات الحكومية الرقمية. (ميلر و آخرون، 2020)

وتُحفِّز أزمة جائحة كورونا على تحوُّل هائل نحو الأسواق الرقمية والتمويل الرقمي. إن رقمنة التمويل للأفراد والشركات على السواء، إذا تم تطبيقها على نحو رشيد، قد تفضي إلى خفض التكاليف، وفتْح أسواق جديدة، وتهيئة فرص لكسب الرزق، ومن ثم تساعد البلدان على إعادة البناء على نحو أفضل بعد زوال جائحة كورونا.

3– تحديات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا

للاستفادة من الإمكانات الكبيرة للخدمات المالية الرقمية في فترة ما بعد جائحة كوفيد– 19، ينبغي مراعاة عوامل عديدة. فمن أجل تحقيق تعافٍ أشمل للجميع، يتعين زيادة المساواة في فرص الاستفادة من البنية التحتية الرقمية، وتعزيز المعرفة المالية والرقمية، وتجنب تحيزات البيانات.

وفي دراسة مسحية عالمية أجراها صندوق النقد الدولي مع أكثر من 70 طرفا معنيا – من شركات التكنولوجيا المالية، والبنوك المركزية، والأجهزة التنظيمية، والبنوك – أن الأجهزة التنظيمية ينبغي أن تواكب سرعة التغيرات التكنولوجية في مجال التكنولوجيا المالية لضمان حماية المستهلكين والبيانات، والأمن السيبراني، وإمكانية التشغيل البيني عبر المستخدمين والحدود الوطنية. كذلك أشارت شركات التكنولوجيا المالية إلى وجود نقص عالمي في "واضعي الأكواد" – أي مطوري البرمجيات ومبرمجيها. (أولمن و آخرون، 2020)

ومن التحديات التي تواجه نمو التكنولوجيا المالية اليوم هو ضرورة تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغرض تمكين مؤسسات الأعمال من الاعتماد على تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة. ففي كثير من البلدان توجد حاجة لزيادة تغلغل الإنترنت ومرافق الاتصالات عبر الهواتف المحمولة، وزيادة سرعتها، وخفض تكاليفها وضمان إمكانية التواصل المتبادل بين نظم الدفع عن طريق الهواتف المحمولة.

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد السادس : ص ص 1-23 ISSN:2709-2097

ومن شأن إجراء إصلاحات أوسع نطاقا لبيئة الأعمال أن يساعد على دعم التكنولوجيا المالية. وسوف يسهم تخفيف القيود على الاستثمارات الأجنبية في توفير مزيد من رؤوس الأموال وتسهيل زيادتها بوتيرة أسرع من خلال دخول شركات التكنولوجيا المالية القائمة بالفعل. ويتعين كذلك النظر في العوامل التي تقيد حصص الملكية الخاصة ورأس المال المُخاطِر والتوسع في إصلاحات الأسواق الرأسمالية. (آفاق، 2017، صفحة 8)

ومن شأن زيادة التوعية المالية أن تسمح بزيادة الاستفادة من الخدمات المالية الرقمية واستخدامها. وينبغي أن ترتكز برامج التوعية المالية على أطر حماية المستهلك وقد تقتضي وضع قواعد قانونية جديدة لبيان الحقوق والالتزامات داخل المشهد المالي العالمي الجديد. (آفاق، 2017، صفحة 9)

وفي الوقت نفسه، من المهم ضمان استمرار التنافسية الكافية في مجال التكنولوجيا المالية لتعظيم مكتسبات الخدمات المالية الرقمية. فأزمة كوفيد- 19 طرحت منافع محتملة لهذا القطاع ولكنها تفرض تحديات أمام الشركات الأصغر في مجال التكنولوجيا المالية: من نقص التمويل، إلى تزايد القروض المتعثرة، وانخفاض المعاملات، والطلب على الائتمان. وقد قام البعض بتعليق أنشطة الإقراض الجديدة منذ بداية الإغلاقات العامة. ومع انتشار عمليات الدمج والتقليص للشركات البادئة، يمكن أن يزداد التركز في هذا القطاع وقد يصاب بانتكاسة في درجة الشمول. ولتحقيق الصالح العام، يشير هذا إلى ضرورة التعجيل بإنشاء أطر للحوكمة تلتزم بها شركات التكنولوجيا المالية الكبيرة. (أولمن و آخرون، 2020)

وتوضح الجائحة أن زيادة رقمنة الخدمات المالية هي اتجاه عام سيستمر. ولبناء مجتمعات احتوائية ومعالجة أوجه عدم المساواة المتزايدة أثناء الأزمة الجارية وبعد انتهائها، يجب على القادة العالميين والوطنيين أن يسدوا الفارق الرقمي داخل البلدان وفيما بينها لحصد مكاسب الخدمات المالية الرقمية. ويعني هذا إيجاد التوازن الصحيح بين تمكين الابتكار المالي ومعالجة عدة مخاطر، وهي قصور حماية المستهلك، ونقص المعرفة المالية والرقمية، وعدم المساواة في فرص الاستفادة من البنية التحتية الرقمية، وتحيزات البيانات التي تحتاج إلى تحرك على المستوى الوطني، وكذلك معالجة مخاطر غسل الأموال والمخاطر السيبرانية من خلال الاتفاقات الدولية وتبادل المعلومات، بما في ذلك ما يتعلق بقوانين مكافحة الاحتكار لضمان المنافسة الملائمة. (أولمن و آخرون، 2020).

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد السادس : ص ص 1-23 ISSN:2709-2097

الاستنتاجات والمقترحات:

أولا: الاستنتاجات

1- تعمل التكنولوجيا المالية التي تقوم بتوفير التمويل اللازم، والائتمان والاستشارة وغيرها على تخفيض التكاليف التي تتحملها الشركات والمؤسسات المالية على المدى الطويل؛

2- هناك تحديات أمام الشركات الأصغر في مجال التكنولوجيا المالية ومن بين هذه التحديات نقص التمويل، تزايد القروض المتعثرة، وانخفاض المعاملات، والطلب على الائتمان.

3- الهدف الأساسي من الشمول المالي هو استقطاب المستبعدين ماليا ودمجهم في النظام المالي، وهذا ما خلصت إليه جميع الدراسات والتقارير المعدّة من قبل الباحثين وصناع القرار حول هذا الموضوع؛

4- الغرض الأساسي من تحفيز وتفعيل الشمول المالي هو إيصال الخدمات والمنتجات المالية إلى محدودي الدخل بالأسعار والتكلفة المعقولة؛

5- من التحديات الهامة والتي تحد من انتشار وتوسع التكنولوجيا المالية في كثير من البلدان اليوم هي الحاجة لزيادة تغلغل الإنترنت ومرافق الاتصالات عبر الهواتف المحمولة، وزيادة سرعتها، وخفض تكاليفها وضمان إمكانية التواصل المتبادل بين نظم الدفع عن طريق الهواتف المحمولة، وهذا ما أكدته جائحة كورونا اليوم؛

6- أبانت جائحة كورونا على ضرورة الاهتمام بتطوير وابتكار الخدمات والمنتجات المالية التي تخدم العملاء في ظل ظروف التباعد والغلق التي فرضتها الجائحة في اقتصاديات جميع الدول؛

7- ساهمت جائحة كورونا في زيادة نمو قطاع الخدمات والمنتجات المالية التي تهتم به التكنولوجيا المالية، نتيجة الظروف التي يعيشها العالم اليوم، حيث زاد الطلب على هذه الخدمات من قبل العملاء بسبب شبه التوقف الذي مس الخدمات التقليدية خاصة تلك المتعلقة بالتمويل والإقراض والتحويل والاستثمار؛

8- للتكنولوجيا المالية دور كبير وهام في تحقيق وتعزيز الشمول المالي في العالم وهذا في ظل جائحة كورونا، وتسارع نمو هذا القطاع خلال الأشهر الأخيرة خير دليل على ذلك.

ثانيا: المقترحات

1- ضرورة توسيع نطاق الخدمات والمنتجات المالية للشعوب غير المتعاملين مع المؤسسات المالية والبنكية (المستبعدين ماليا) خاصة في الدول النامية والعربية بالأخص، وتنظيم خدمات الدفع الإلكتروني وتوفير بدائل تتناسب مع إمكانيات العملاء، والعمل على وضع استراتيجيات واضحة المعالم من أجل

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد السادس : ص ص 1-23 ISSN:2709-2097

تعميم وتحفيز التثقيف المالي لدى المواطنين بهدف الاستخدام الأمثل للخدمات والمنتجات المالية بما يخدم ويلبي احتياجاتهم الاستهلاكية والضرورية؛

2- ضرورة سد الفارق الرقمي داخل البلدان وفيما بينها لحصد مكاسب الخدمات المالية الرقمية، أي تحقيق التكامل في إطار العولمة الذي يسوده تبادل المعارف، الخبرات والخدمات؛ وهذا الأمر سيسهم في إيجاد التوازن الصحيح بين تمكين الابتكار المالي ومعالجة عدة مخاطر، على غرار قصور حماية المستهلك، ونقص المعرفة المالية والرقمية وغيرها؛

3- لابد لصانعي القرار والحكومات من توفير الدعم الحكومي اللازم لتحفيز ونمو قطاع التكنولوجيا المالية، ويبدأ هذا الدعم بالوقوف على مدى تغطية القوانين والتشريعات النافذة في الدولة، وتفقد البيئة التشريعية ومدى توافقها مع إنشاء شركات مختصة في التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي وهذا بغية إشراك كافة الأطراف ذات العلاقة تحت بيئة قانونية وتشريعية واحدة تمتاز بالوضوح؛

4- التفكير في إطلاق مبادرات حكومية تهدف إلى إنشاء صناديق مالية متخصصة في دعم شركات التكنولوجيا المالية الناشة؛

5- التفكير في مراجعة القوانين الجبائية بسن إعفاءات ضريبية تمس شركات التكنولوجيا المالية الناشئة.

6- العمل على القيام بدورات تدريبية وتكوينية للكفاءات البشرية التي تعمل في مجال الرقمنة والبرمجيات.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- آفاق الاقتصاد الاقليمي. (2017). التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان،. إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

- أولريك إيركسون فون أولمن، و آخرون. (01 07, 2020). الشمول المالي الرقمي في حقبة كوفيد-19. تاريخ الاسترداد 12 11, 2020، من https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/07/01/blog-digital-financial-inclusion-in-the-times-of-covid-19

- إيمان بومود، و آخرون. (2020). ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير أداء البنوك الإسلامية العربية. مجلة رؤى اقتصادية ،. *10* (01).

- حنين محمد بدر عجور. (2017). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك – الإسلامية العاملة في قطاع غزة). رسالة ماجستير في إدارة الأعمال . الجامعة الإسلامية ، غزة.

- خالد بسيوني. (2017). مفهوم وركائز وأهمية الشمول المالي. (المعهد المصرفي المصري: البنك المركزي المصري، المحرر) مجلة المصرفيون.(18)

– زهراء صالح حمدي. (2020). أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للمصارف مع الإشارة لتجارب دولية. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ،.(28) *12*

– سمير عبد الله، و آخرون. (2016). الشمول المالي في فلسطين. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

– علياء حسني. (10 07, 2018). ماذا يعني الشمول المالي.. وما هي عقبات تنفيذه في مصر؟ تاريخ الاسترداد 09 11, 2020، من https://www.tahrirnews.com/posts/836384/

– لزهاري زواويد، و مختار بونقاب. (17 و 18 نوفمبر 2019). التثقيف المالي ركيزة أساسية لتحقيق وتعزيز الشمول المالي. الملتقى الرابع للصناعة المالية الإسلامية: تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين طموحات السياسة المالية والممارسات البنكية. المدرسة العليا للتجارة: القليعة.

– لزهاري زواويد، و نفيسة حجاج. (2018). التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي..الواقع والآفاق. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ،.(03) *07*

– مارغريت ميلر، و آخرون. (08 03, 2020). كيف يُمكِن أن تساعد الخدمات المالية الرقمية عالَما يواجه جائحة فيروس كورونا؟ تاريخ الاسترداد 12 11, 2020، من https://blogs.worldbank.org/ar/voices/kyf-yumkin-tsad-alkhdmat-almalyt-alrqmyt-alama-ywajh-jayht-fyrws-kwrwna

– مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية FIARI. (2020). التقرير السنوي الصادر عام 2020 (إنجازات المبادرة حتى نهاية عام 2019). أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

– مروان بن قيدة، و رشيد بوعافية. (2018). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ،.(01) *09*

– مروة عماد. (10 07, 2019). "فينتك" قوة للتحول في القطاع المالي والمصرفي. تاريخ الاسترداد 10 11, 2020، من https://al-ain.com/article/fintech-economy

– نغم حسين النعمة، و أحمد نوري حسن. (2019). دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق. المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ،.(02) *11*

باللغة الأجنبية:

- Alt, R., & others. (2018). FinTech and the transformation of the financial industry. *Electronic Markets* (28).

- Bárcena, A., & others. (2017). *Financial inclusion of small rural producers.* United Nations, Santiago: FRANCISCO G. VILLARREAL.

- Chuen, D. L., & Ernie G.S, T. (2015). Emergence of FinTech and the LASIC principles. *The Journal of Financial Perspectives: FinTech , 03* (03).

- Haider, H. (2018). *Innovative financial technologies to support livelihoods and economic outcomes.* UK: Helpdesk Report.

- Hoppe, F., & others. (2020). *ADVANCING TOWARDS ASEAN DIGITAL INTEGRATION: Empowering SMEs to Build ASEAN's Digital Future.* Bain & Company, Inc.

- MORA, A. G. (2020, 05 07). *Patterns—and some implications—of Covid-19 financial sector policy interventions*. Consulté le 11 12, 2020, sur https://blogs.worldbank.org/psd/patterns-and-some-implications-covid-19-financial-sector-policy-interventions

- Sharma, D. (2016, 08 15). *Why Digital Tech Is a Competitive Advantage for Small Businesses*. Consulté le 11 12, 2020, sur https://www.forbes.com/sites/sap/2016/08/15/why-digital-tech-is-a-competitive-advantage-for-small-businesses/?sh=386148bd3755

- Sungwacha, S. M. (2018). Factors And Principles That Stimulate Fintech Growth: A Case Of Safaricom Company In Kenya. *international journal of Education and Social Development , 09*(01).

- U. o. (2015). Financial Inclusion in the Arab World. *Journal of the Union of Arab Banks* (419).